



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الإثنين ١٢ يوليو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٨٥)

محتويات العدد

* نجاح للدبلوماسية الإماراتية

* استمرار الخلافات الصينية-الأمريكية حول «الانترنت»

* كيف تحولت إسرائيل إلى رابع مصدر للأسلحة في العالم؟

* عقبات على طريق تقليص الدين الحكومي الأمريكي

* باحث: عودة «القاعدة في العراق» ليست مستبعدة

* ارتفاع الصادرات الصينية بنسبة (٣٥٪)

* ثلاثة سيناريوهات لمستقبل «بي بي»





نجاح للدبلوماسية الإماراتية

منذ اختيار أبوظبي لتكون مقر «المنظمة الدولية للطاقة المتجددة» (إيرينا) العام الماضي، فإن الدولة لا تألو جهداً في توفير الإمكانيات والقدرات اللازمة لإنجاحها، ودعم استراتيجيتها وأهدافها وخططها المستقبلية، انطلاقاً من قناعتها بأن الطاقة المتجددة هي طاقة المستقبل التي يتجه إليها العالم كله، وكانت نتيجة ذلك الدعم أن تزايد عدد أعضاء المنظمة من ٧٥ دولة، وقت إنشائها، إلى ١٤٨ دولة حالياً، ناهيك عن الدول الأخرى التي تفكر في الانضمام إليها في الفترة المقبلة، وهذا ما جلب التقدير الدولي والإشادة بجهودها في هذا المجال، أحدثت الإشادات في هذا الشأن كانت لوزير الخارجية الألماني الذي رحّب بالتطور في عمل المنظمة وقدرتها على استقطاب أعضاء جدد إليها خلال هذه الفترة القصيرة منذ إنشائها.

إن الزيادة المطّردة في عدد أعضاء المنظمة، وتزايد الثقة الدولية بالدور الذي تقوم به في مجال الطاقة المتجددة يعكسان عدداً من المعاني المهمة، أولها: نجاح الدبلوماسية الإماراتية في الترويج لأهداف المنظمة، إقليمياً ودولياً، خلال الفترة الماضية، حيث كان ملفّ الطاقة المتجددة والانضمام إلى «إيرينا» أحد البنود الرئيسية في الجولات التي قام بها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، إلى دول العالم المختلفة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، وقد آتت هذه الجولات ثمارها في إقناع العديد من الدول بالانضمام إلى المنظمة، بعدما أدركت مدى الاهتمام الإماراتي بقضية الطاقة المتجددة من ناحية والدعم الذي ستقدمه الدولة لإنجاح عمل المنظمة في الأعوام المقبلة من ناحية ثانية.

ثاني المعاني هو الاعتراف الدولي بريادة الإمارات في مجال الطاقة المتجددة، ولا سيما أنها تمتلك منظومة متكاملة للاهتمام بهذا النوع من الطاقة، وتعميق الوعي بها على المستويين الإقليمي والدولي، تشتمل على العديد من الجوانب، أهمها مشروع «مدينة مصدر»، التي ستكون أول مدينة في العالم خالية من الانبعاثات الكربونية والنفايات، ناهيك عن الشراكات التي تقوم بها مع الدول والمؤسسات الكبرى للاستفادة من خبراتها في هذا المجال. وهذه الاستراتيجية المتكاملة هي التي تفسّر مدى الصدقية التي تتمتع بها الإمارات على الساحتين الإقليمية والدولية من ناحية، كما تجلب الدعم والتأييد لمبادراتها وتحركاتها من ناحية ثانية.

المعنى الثالث هو الحرص من جانب قيادتنا الرشيدة على إنجاز أهداف المنظمة، لتصبح الإمارات مركزاً دولياً في مجال الطاقة المتجددة والأبحاث المرتبطة بها، وقد تجسّد هذا في الدعم الذي قدّمته لها، من أجل توفير البنى التحتية والبشرية والمادية والفنية الكفيلة بممارسة مهامها على الوجه الأكمل، بداية من الدعم المالي الذي تعهّدت به عبر تخصيص مبلغ ١٣٦ مليون دولار لمساعدة المنظمة على نفقاتها التشغيلية خلال الأعوام الستة الأولى، إضافة إلى الدعم الفني الذي تقدّمه «مدينة مصدر» لعمل الوكالة، خاصة من خلال «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»، الذي يقوم بدور مهمّ في البحوث والتطبيقات العلمية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

برغم الاتفاق مع «جوجل»: استمرار الخلافات الصينية-الأمريكية حول «الإنترنت»

أزال الاتفاق بين شركة «جوجل» وبكين على إنهاء نزاع بينهما بسبب الرقابة أحد مصادر التوتر في العلاقات الأمريكية-الصينية، ولكن لا تزال هناك خلافات عميقة بين البلدين حول مستقبل «الإنترنت». وكانت شركة «جوجل» أعلنت، أول من أمس، أن الصين جددت ترخيصاً لعملاق البحث «جوجل» لتشغيل موقعه الإلكتروني باللغة الصينية بعد أن وافق على وقف توجيه عملائه في الصين تلقائياً إلى صفحة البحث الخاصة بهونج كونج غير الخاضعة للرقابة. قال شيلدون هميلفارب، خبير التكنولوجيا في «معهد السلام الأمريكي»: «كلا الجانبين تنازل عن شيء ما، ومن ثم كان ذلك حلاً دبلوماسياً ممتازاً. ولكن هناك أمراً جانبياً مستمراً يتعيّن علينا أن نواصل النظر إليه.. إنه النمط المرئى لإساءة استغلال أخلاقيات «الإنترنت» من قبل الصينيين». ونزع الاتفاق الذي أبرمته «جوجل» فتيل خلاف بين واشنطن وبكين انفجر في يناير الماضي بعد أن قالت شركة «جوجل» إنها قد تضطر إلى ترك السوق الصينية بسبب هجمات المتسللين والمخاوف من الرقابة. وقادت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، المسؤولين الأمريكيين في تأييد «جوجل» ومطالبة الصين بتفسير حوادث التسلل المزعومة لتضيف توتراً إلى العلاقات المتوترة بسبب ممارسات العملة الصينية ومبيعات السلاح لتايوان وقضايا أخرى. وقوبلت تلك المطالب باستنكار من بكين، التي رفضت الاتهامات وجندت وسائل الإعلام الصينية لاتهام «جوجل» بالترويج لبرنامج سياسي. ولكن نظراً لأن العلاقات الأمريكية-الصينية متوترة بالفعل وأصبح مستقبل «جوجل» في أكبر سوق لـ «الإنترنت» في العالم موضع شك اختارت جميع الأطراف التراجع قليلاً أولاً في إمكانية التوصل إلى حل. وكانت النتيجة الاتفاق الأخير. وعلقت ريكا ماكينون، خبيرة الشؤون الصينية في «مركز سياسة تكنولوجيا المعلومات» في برينستون على الاتفاق قائلة «إنه حلّ صيني تقليدي». ومضت تقول «من الناحية الجوهرية لم يغيروا شيئاً ولكنهم أذعنوا للقانون الصيني من الناحية الفنية». وقال محللون إن الصين استفادت أيضاً بإرسال إشارة مطمئنة إلى الشركات الأجنبية بأنها ستلعب وفق قواعد هذه الشركات، بينما ستبقي شركة عالمية مبتكرة مثل «جوجل» في سوقها المحلية، حيث يمكن للشركات الصينية أن تتنافس معها وأن تتعلم منها. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فإن توجيه الأضواء بعيداً عن «جوجل» يعزز التطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك الخطوات التي يتخذها الجانبان لحل الخلاف حول تقويم الصين لعمليتها وضغطها الفاتر والمستمر في الوقت نفسه على إيران بسبب برنامجها النووي. ولكن المحللين قالوا إن خلاف «الإنترنت» الرئيسي بين واشنطن وبكين حول حرية المعلومات وحرية التعبير لا يزال قائماً، وكذلك المخاوف الأمريكية المتزايدة بسبب حوادث هجمات «الإنترنت» والتسلل.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

الاستثمار الخاص شريك في التنمية



* تقارير وخطابات

«جوردان تايمز»: بايدن فشل في إقناع الساسة العراقيين

٥

بتجاوز الخلافات

٦

باحث: عودة «القاعدة في العراق» ليست مستعدة

«ناشونال إنترست»: الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني يدور في

٧

حلقة مفرغة

٨

كيف تحوكت إسرائيل إلى رابع مصدر للأسلحة في العالم؟

٩

عقبات على طريق تقليص الدين الحكومي الأمريكي

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل «بي بي» بعد أزمة التسرب

١٠

النفطي



* أخبار الساعة حول العالم

إسلام آباد

١٢

أكثر من مئة قتيل في تفجير انتحاري

بكين

١٢

الصين تنفي تدهور مناخ الاستثمار

باريس

١٣

«لوموند»: العاهل السعودي يعرض عن فرنسا

واشنطن

١٣

تزايد التهديدات الإرهابية ضد الولايات المتحدة



١٤

* متابعات اقتصادية



* متابعات إعلامية:

بيان «مجلس الأمن الدولي» حول حادثة البارجة الكورية

١٥

الجنوبية





أهم الأحداث

أصدر قراراً بشأن إعادة تشكيل «مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام» محمد بن زايد يتفقد الحرم الجديد لـ «جامعة الإمارات» في العين



تفقد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مشروع مبنى الحرم الجديد لـ «جامعة الإمارات» في مدينة العين ومرحلة الإنجاز وسير العمل فيه، الذي من المقرر أن يتم الانتهاء منه خلال منتصف عام ٢٠١١. وأشاد سمو ولي عهد أبوظبي بالحرص الكبير الذي يوليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لدعم مسيرة التعليم العالي في الدولة بخاصة «جامعة الإمارات»، مؤكداً سموه استمرار الجهود ومواصلة العمل لتوفير البيئة التعليمية المثالية لأبناء الوطن لضمان حصولهم على أفضل مستويات التعليم بما يحقق متطلبات التنمية ويعزز مسيرتي البناء والتقدم اللذين تشهدهما الدولة. إلى ذلك، أصدر الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي، قراراً في شأن إعادة تشكيل «مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام». ونص القرار رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٠ على أن يعاد تشكيل «مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام» برئاسة سعادة محمد مبارك المزروعى وعضوية كل من أصحاب السعادة أحمد علي الصايغ، ومحمد عمر عبدالله، ومبارك حمد المهيري، وعبدالله مصلح الأحبابي، وسعيد مبارك الهاجري، ونورا محمد هلال الكعبي.

مقتل ٢٣ شخصاً في انفجارين في أوغندا استهدفاً مشجعي كرة قدم

أعلنت الشرطة الأوغندية، اليوم الإثنين، أن قبيلتين انفجرتا في حانتين منفصلتين كانتا مزدحمتين بمشجعين يشاهدون نهائي بطولة كأس العالم لكرة القدم» خلال الليل في العاصمة كمبالا ما أدى إلى مقتل ٢٣ شخصاً على الأقل. وقالت السفارة الأمريكية إن من بين القتلى أمريكياً. وقال مسؤول العلاقات العامة في السفارة: «نستطيع أن نؤكد في هذه اللحظة أن أمريكياً قتل». ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها بشكل فوري عن التفجيرين. وكانت «جماعة الشباب الصومالية» المتمردة قد هدّدت بمهاجمة أوغندا لإرسالها قوات لحفظ السلام إلى الصومال لدعم الحكومة التي يؤيدها الغرب. وقالت الشرطة إن من المحتمل أن مدبري الهجومين على القرية الإثيوبية ونادي الرجبي كانوا يستهدفون الأجانب. وفي واشنطن قال مايك هامر، المتحدث باسم «مجلس الأمن القومي» الأمريكي، إن الرئيس باراك أوباما «شعر بحزن عميق إزاء الخسائر في الأرواح الناجمة عن تلك الهجمات المؤسفة والجبانة». «الولايات المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة تطلبها الحكومة الأوغندية». وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: (إننا على اتصال بسفارتنا في كمبالا، وعلى اتصال بـ «مكتب التحقيقات الاتحادي» في ما يتعلق بطلب الحكومة الأوغندية المساعدة).



الرئيس الفلسطيني: المفاوضات المباشرة ستكون عقيمة

في ظل الظروف الحالية

قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ستكون عقيمة خلال الظروف الحالية. وتحاول الولايات المتحدة إقناع الرئيس محمود عباس باستئناف المفاوضات التي انطلقت في عام ٢٠٠٨ في ظل حكم سلف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. ولكنه قال إنه لن يعود إلى مائدة المفاوضات ما لم يلتزم نتنياهو بتجميد الاستيطان ويوافق على البدء في المفاوضات من حيث ما انتهت إليه آنفاً. ولم يوافق نتنياهو على أي من المطالبين.

الفيصل في باريس اليوم

أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، سيجتمع في باريس مع نظيره الفرنسي، برنار كوشنير، اليوم، بعد أن أرجأ العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، زيارته لفرنسا. وذكرت الوزارة، في بيان أمس، أن الوزيرين سيبحثان العلاقات بين بلديهما، فضلاً عن القضايا الدولية والإقليمية. وأضافت أن الفيصل سيفتح معرضاً للكنوز الأثرية السعودية في متحف «اللوفر» أيضاً. وكان متحدث باسم السفارة السعودية في باريس قال إن زيارة الملك عبدالله أرجئت، ولم يتم تحديد موعد جديد لها بعد.





الاستثمار الخاص شريك في التنمية

وتعدّ دولة الإمارات واحدة من الدول ذات التجارب على قدر كبير من النجاح في هذا الشأن، حيث يتيح المناخ الاستثماري المنفتح في الدولة حالياً الفرصة للاستثمار الخاص للمشاركة في مساحة كبيرة من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من دون قيود، ولعل هذا المناخ هو ما ساعد على تضاعف حجم الاستثمار الخاص في الدولة خلال السنوات الخمس الماضية بما يقرب من ٤ مرات. وينطوي المستوى المرتفع للإنفاق الاستثماري الخاص في الدولة على العديد من الدلالات الاقتصادية، أهمها أنه بات مصدراً محورياً ضمن مصادر توليد الدخل في الدولة، فأى مدفوعات يقدمها المستثمرون للمتعاملين معهم تعدّ من زاوية أخرى دخلاً لهؤلاء المتعاملين، ومن ثم فإن إنفاق هؤلاء المتعاملين هذه الدخل يمثّل دخلاً لأطراف أخرى، وهو ما يولّد سلسلة لا متناهية من الدخول تصبّ في النهاية في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وينقلنا هذا إلى دلالة اقتصادية أخرى تتعلق بالدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي عبر زيادة الإنفاق الكلي، وكذلك دوره كموثّد لفرص العمل الجديدة في الاقتصاد، وهي المهمة ذات القيمة الاقتصادية والتنموية الكبيرة كونها تساعد على الحدّ من مشكلة البطالة التي باتت إحدى المشكلات المشتركة على المستوى العالمي في الوقت الراهن.

يعدّ الاستثمار الخاص أحد المكونات المحورية للإنفاق الكلي في اقتصاد أي دولة، كما أنه يعدّ شريكاً استراتيجياً في التنمية، فلم تعد مشاركة الاستثمار الخاص قاصرة على فئة محددة من المشروعات كما كان في الماضي، بل بات بمقدوره حالياً المشاركة في العديد من المشروعات التي كانت حكرًا على الإنفاق الحكومي، فأصبح قادراً على المشاركة في تطوير البنى التحتية وكذلك الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات ذات المكوّن الاجتماعي الكبير التي كانت من الأمور السيادية للدول في الماضي. وقد جاء تمكّن الاستثمار الخاص من المشاركة في مثل هذه المجالات الحيوية بالطبع كنتيجة مباشرة للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الأسس والسياسات الاقتصادية للدول على مدار العقود القليلة الماضية، بما ساعد على إعادة النظر في تصنيف العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كانت مصنّفة في الماضي كأنشطة عامة ومن ثم فتحها أمام المؤسسات الخاصة للمشاركة فيها، وقد أثبتت التجربة العملية حول العالم أنه في حال التزام الاستثمارات الخاصة في هذه القطاعات المعايير والقواعد تصبح أكثر قدرة وكفاءة مقارنة بالإنفاق الحكومي لممارسة هذه الأنشطة، وفي هذه الحالة فإن الإنفاق الحكومي ذاته سيتم توجيهه إلى مجالات أخرى أكثر أهمية، بما يصبّ في نهاية المطاف في اتجاه التنمية الشاملة والمستدامة.

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنقط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية	
دولار/ين	↑ ٨٩.٠٩٩	غاز طبيعي سنت/م مكعب	↑ ٠.٠٢	نيكاي	↑ ٠.١٩
إسترليني/دولار	↓ ١.٥٠٢٤	مزيج برنت دولار/برميل	↑ ٠.٠٩	داو جونز	↑ ٠.٥٨
يورو/دولار	↓ ١.٢٥٩٨			ناسداك	↑ ٠.٩٧
					٢١٩٦.٤٥

المؤشرات العامة		سوق دبي المالي	
المؤشر العام	↓ ٠.٠٥%	المؤشر العام	↑ ٠.٤٣%
الشركات المرتفعة	(٥) شركات	الشركات المرتفعة	(١١) شركة
الشركات المنخفضة	(١١) شركة	الشركات المنخفضة	(١٠) شركات
الشركات الثابتة	(٨) شركات	الشركات الثابتة	(٨) شركات





«جوردان تايمز»: بايدن فشل في إقناع الساسة العراقيين بتجاوز الخلافات

يعتقد سياسيون عراقيون ومحللون غربيون أن الخلاف حول تسمية رئيس الحكومة العراقية المقبلة ليس سوى انعكاس لمشكلة أكبر هي إصابة العملية السياسية بشلل كامل بسبب تباين الأجندات والمصالح. فهل يكون الحل هو إقامة دولة علمانية موحدة؟

وبعد ذلك، وبضغط من إيران، انضم «ائتلاف دولة القانون» بقيادة المالكي إلى «التحالف الوطني العراقي» برئاسة عمّار الحكيم. ومن الواضح أن طهران كانت تأمل أن يصبح هذا التجمّع الشيعي الموسّع قادراً على الاتفاق على شخص رئيس الوزراء، ومن ثم البدء بتشكيل الحكومة. ولكن الصدر يرفض عودة المالكي إلى رئاسة الوزارة باعتباره المسؤول الأول عن تحييد ميليشيات الصدر في ربيع عام ٢٠٠٨ واعتقال المئات من مؤيديه. كما أن الصدر لا يشاطر المالكي أجندته السياسية ويحتفظ لنفسه بمرشحه الخاص الذي يراه مناسباً لتولي رئاسة الوزارة.

وفي محاولة لإضعاف نفوذ الصدر دبّت «كتلة المالكي» لإبعاد وزير الكهرباء عن طريق تنظيم تظاهرات شعبية احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي في البصرة وبقية المدن الجنوبية الأخرى في ظل درجة حرارة لا تقل عن ٥٠ درجة مئوية.

ومن المعروف أن مشكلة انقطاع التيار هي إحدى المشكلات المزمنة منذ سقوط «نظام البعث»، ولا يجد العراقيون تفسيراً لعجز إدارة الاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية عن إعادة الطاقة الكهربائية إلى مستوياتها المعهودة نفسها قبل الحرب. ويحمل معظم العراقيين المالكي الفشل في التصدي للفساد المتفشّي الذي يعتبرونه سبباً رئيسياً وراء أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

ويرى الكاتب أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة ذلك الاجتماع الذي جرى في الشهر الماضي بين أعضاء «المجلس الإسلامي الأعلى» في العراق وعدد من العراقيين المنفيين المقيمين في سوريا والمحسوبين على «حزب البعث»، وذلك على الرغم من حظر الحزب وتجريمه منذ عام ٢٠٠٣.

يعتقد المحلل السياسي، مايكل جانسن، أن زيارة الرابع من يوليو الخاطفة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي، جوزيف بايدن، لبغداد تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن السياسيين العراقيين أعلنوا استقلالهم عن واشنطن. وأوضح الكاتب، في مقال نشرته صحيفته «جوردان تايمز» (٩ يوليو)، أن بايدن فشل للمرة الثانية في إقناع قادة الفصائل المتناحرة في العراق بتجاوز خلافاتهم وتغليب المصلحة العليا لوقف وتيرة العنف والانقسام في العراق، الذي أصبح يحتل المرتبة السابعة على قائمة الدولة الفاشلة التي تتصدرها الصومال.

وذكر الكاتب أن بايدن حاول في زيارته الأولى لبغداد إقناع حكومة نوري المالكي بالموافقة على طلبات أكثر من ٥٠٠ مرشح جرى استبعادهم من دخول انتخابات السابع من مارس التشريعية بحجة انتمائهم إلى «تنظيم البعث». ولكن زيارة بايدن لم تحقق الهدف منها، بل إن لجنة تصفية البعثيين، التي تتمتع بدعم المالكي نفسه، عمدت إلى استبعاد ٥٠ مرشحاً آخرين عشية الانتخابات.

ويرى الكاتب أن زيارة بايدن الثانية لم تكن أسعد حظاً من الأولى لأن رفض المالكي التنازل عن رئاسة الوزارة هو السبب المباشر وراء حالة الشلل السياسي التي امتدت إلى أكثر من أربعة أشهر اليوم. فأباد علاوي، الذي فاز تحالفه بأغلب مقاعد البرلمان يصرّ على أحقيته في تشكيل الحكومة، وهو أمر صعب لأن حزبه يمثل العلمانيين والسنينيين وذلك في وقت أصبح فيه عراق ما بعد الحرب يسير وفقاً لاعتبارات عرقية ومذهبية أصبحت الغلبة فيها لأنصار المذهب الشيعي والأكراد الانفصاليين على مدى السنوات السبع الماضية.



باحث: عودة «القاعدة في العراق» ليست مستبعدة

حذر باحثون من استعادة «القاعدة في العراق» عافيتها برغم الخسائر البشرية الفادحة التي تعرضت لها بسبب الغارات الجوية الأمريكية. هذا الاحتمال تغذيه الأوضاع السياسية الراهنة في العراق، حيث تسود ثقافة العنف ويفضل السياسيون لغة العنف على تقديم التنازلات وردم الخلافات من أجل المصلحة العليا.



أميراً جديداً لـ «الدولة» - خرج ليعلم بعدها «رحيل اثنين وقدم ثلاثة بدلاً منهما»، بعد أن عين «أبو عبدالله القرشي» نائباً له، و«الناصر لدين الله أبو سليمان» وزيراً جديداً

للحرب. ولكن لا أحد يعلم الكثير عن هذه الوجوه الجديدة. فأبو بكر كان قائداً لإحدى الجماعات الصغيرة التي اندمجت مع «الدولة الإسلامية في العراق». أما أبو عبدالله فهو من أصل مغربي ويتمتع -مثل سلفه- بعلاقات قوية مع «القاعدة» الأم. أما أبو سليمان فيتبني خطاب الزرقاوي نفسه، الذي يدعو إلى تكثيف العمليات الهجومية ضد الأهداف الشيعية وقوات الجيش والأمن العراقيين.

ولكن التطورات السياسية في العراق جاءت لتخفف من فداحة خسائر «القاعدة»، بدليل تحذيرات نوري المالكي، وأباد علاوي، وكبار السياسيين العراقيين من عودة العنف السياسي في حالة حرمانهم من الوصول إلى مقاعد السلطة. التسوية الراهنة بين أكبر تحالفين شيعيين -«دولة القانون» و«الاتحاد العراقي الوطني»- ربما جاءت بكل تأكيد على حساب «الحركة العراقية الوطنية» بقيادة علاوي وبقية الكتل العربية السنية، ومن ثم استبعادهما من كعكة السلطة. أما قادة «الصحو» فقد حذروا من إمكانية تدهور الوضع الأمني وعودته إلى ما كان عليه في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إذا لم يتم دمجهم بصورة كاملة في النظام العراقي أو إذا تم سحب تراخيص السلاح. وضع مشابه حدث هذا الشهر في منطقة ديالى حيث يتمركز أكثر من ٩٨٠٠ عنصر من عناصر «الصحو» لمحاربة «القاعدة في العراق».

يعتقد عمر عاشور مدير «برنامج الدراسات الشرق أوسطية» في «معهد الدراسات العربية والإسلامية» التابع لـ «جامعة إكستر» أنه على الرغم من نجاح عمليات القصف الجوي الأمريكي في العراق وأفغانستان، مؤخراً، في مضاعفة خسائر «القاعدة» فإن الأوضاع السياسية الراهنة في العراق تؤثر إلى إمكانية عودة التنظيم المحظور إلى الظهور مجدداً. هذه الأوضاع تتلخص في جمود العملية السياسية عقب انتخابات مارس التشريعية ووجود تحالف ذي أغلبية شيعية تنظر إليه معظم الأنظمة العربية السنية المذهب بعين الشك والريبة، فضلاً عن التهميش المتزايد لـ «مجالس الصحو» السنية المذهب.

وذكر الباحث في مقال نشرته صحيفة «ذا ديلي ستار» بتاريخ ٩ يوليو أنه في إبريل الماضي لقي «أبو عمر البغدادي» مصرعه شمال العاصمة بغداد، بالإضافة إلى وزير حربه «أبو أيوب المصري»، الذي تولى قيادة تنظيم «القاعدة في العراق» في يونيو ٢٠٠٦. وفي أكتوبر من العام نفسه تم دمج «مجلس شوري المجاهدين» مع «القاعدة في العراق» وعشرة تنظيمات صغيرة أخرى لتشكيل «الدولة الإسلامية في العراق».

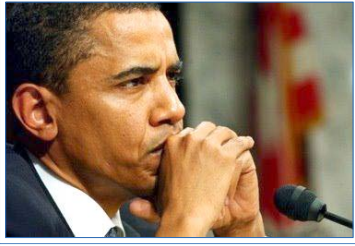
ويرى الباحث أن تشكيل «الدولة الإسلامية في العراق» كان بداية تراجع نفوذ «القاعدة» في العراق بسبب عملياتها المتسمة بالعنف وتوسيع نطاق أهدافها من قوات التحالف المقاتلة إلى زعماء القبائل السنية المتعاونة معها وأفراد الجيش والشرطة العراقيين، بل وكل العناصر غير السنية. ولكن هذا التراجع نجحت «الدولة الإسلامية في العراق» بسرعة في استعاضة كبار قادتها الذين قتلوا في إبريل ٢٠١٠ لدرجة أن «أبو بكر البغدادي القرشي» -الذي أصبح





«ناشونال إنترست»: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يدور في حلقة مفرغة

لا يستبعد مراقبون استمرار مسلسل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من دون حسم بسبب عدم وجود رغبة حقيقية لدى كلا الطرفين المعنيين لاقتحام المشكلة. فالطرفان يبدوان حريصين على الهروب من المشكلة أكثر من حرصهما على حلها. ولكن الصراع ليس مصدر القلق الوحيد في الشرق الأوسط.



ننتياهو في هذه الخطوة، خاصة أن كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، صرح بأنه «بمجرد أن يعلن ننتياهو قراره

تجميد بناء المستوطنات، وبمجرد أن يعلن استئناف محادثات الوضع النهائي المتوقفة منذ ديسمبر ٢٠٠٨ سيتم استئناف المفاوضات المباشرة». وهذا يعني، من الناحية النظرية، أن المشكلة الإسرائيلية-الفلسطينية يمكن أن تعرف طريقها إلى الحسم الشهر المقبل. المفارقة، كما يقول الكاتب، هي أن الطرفين المعنيين لا يبدوان كمن هو حريص على التوصل إلى تسوية نهائية للصراع بقدر ما يبدوان وكأنهما يحاولان التملص من هذا العبء أو الهروب منه. لذلك، يستبعد الكاتب حدوث اتفاق الطرفين على إعادة ترسيم الحدود، مرجحاً عودة الخلاف إلى المربع الأول نفسه.

ويعتقد الكاتب أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية ستجد نفسها أمام اختبار حقيقي في سبتمبر بعد انتهاء فترة الأشهر العشرة التي حددها ننتياهو لوقف بناء المستوطنات.

والحقيقة، كما يقول الكاتب، هي أن كلا الطرفين يجدان أن مصلحتهما تقتضي استمرار المواجهة بينهما. فانتهاج العداء يعني ببساطة أن يتحوّل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني إلى موضوع ممل وبلا معنى. ولكن هذا الصراع ليس هو مصدر القلق الوحيد في الشرق الأوسط. فإيران تواصل بناء القنبلة النووية، وسوريا تحشد ترسانتها العسكرية، ولبنان مرشح للدخول في حرب جديدة خلال سنوات قليلة. وهذا يعني أن أوباما وننتياهو -المتنافرين- ربما وجدا نفسيهما مدفوعين إلى التقارب.

ما زال الجدل، والغموض أيضاً، يحيطان بنتائج زيارة رئيس وزراء إسرائيل للولايات المتحدة، مؤخراً. فبعض الأقسام السياسية مثل دانا ميلبانك، محرر الشؤون السياسية في صحيفة «واشنطن بوست»، ترى أن بنيامين ننتياهو نجح في إقناع باراك أوباما بوجهة نظره في ما يتعلق ببناء المستوطنات وعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية المتوقفة حالياً. وخرجت افتتاحية صحيفة «وول ستريت جورنال» لتتنقّس الصعداء بعد أن بدأ أوباما أخيراً «يتعامل مع إسرائيل كحليفة رئيسية للولايات المتحدة، لا كدولة مارقة خارجة على القانون». بل إن ميلبانك ذهب إلى حدّ القول إن ننتياهو نجح في الحصول على كل ما يريد، تاركاً أوباما يصارع من أجل الضغط على إسرائيل كي تأخذ مخاوف الفلسطينيين في الاعتبار. ولكن جيكوب هايلبرون، كبير محرري مجلة «The National Interest» يرى عكس ذلك. الشيء المؤكد أن أوباما كان حريصاً على تفادي أي مظهر من مظاهر الخلاف، خاصة مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفية لـ «الكونجرس» في نوفمبر المقبل. أما من ناحية ننتياهو فقد كان حريصاً على أن يثبت أنه لم يستغن تماماً عن علاقته بأهم حليف لإسرائيل. إسرائيل اتخذت بالفعل خطوتين لطمأنة مخاوف واشنطن: الأولى هي البدء في إعادة النظر في حصارها المفروض على غزة، والثانية أنها اتخذت إجراءات تأديبية ضد قواتها بسبب تصرفاتها خلال الهجوم على القطاع. ولذلك، يرى هايلبرون أن فكرة أن إسرائيل محصّنة ضد الضغوط الأمريكية أو الدولية فكرة مغلوطة، وهو ما يفسّر تصريحات ننتياهو حول إمكانية استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين في غضون أسابيع قليلة.

وأضاف الكاتب أن الأمر اللافت للنظر هو أن أوباما وافق



كيف تحوّلت إسرائيل إلى رابع مصدر للأسلحة في العالم؟

يرى هذا التقرير أن تعزيز صادرات إسرائيل من الأسلحة يحتلّ أولوية متقدمة ضمن سياسات تل أبيب، ولكن تشدد حكومة نتنياهو لعب دوراً مؤثراً في تراجع هذه الصادرات بسبب توتر العلاقات مع العديد من الدول.

طراز (بلايزر) وألغام مضادة للدروع والأفراد وأجهزة لكسح الألغام ومعدات اتصال وإشارة ميدانية ورشاشات وطائرات من دون طيار وتطوير الصواريخ المضادة للصواريخ، والصواريخ المضادة للطائرات بالتعاون مع شركات أمريكية، كما أن إسرائيل تزود الولايات المتحدة الأمريكية بنظم رادار وطائرات استطلاع من نوع (هارون)، التي يمكن



استخدامها في جميع الأحوال الجوية. وبيّنت الصحيفة أن شركتي (البيت معرخوت) وشركة تصنيع الطائرات الحربية (إي أيه إي) من أهم الشركات المتخصصة في هذا المجال، إلى جانب أن هاتين الشركتين تقومان بتطوير طائرات (إف-٥) أمريكية الصنع وتجهيزها. وقد وسعت نطاق نشاطها ليشمل تركيا وأستراليا والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا وجنوب إفريقيا والإكوادور والمكسيك وبنما وسويسرا وألمانيا وماليزيا وإندونيسيا وتايوان والهند والصين وإريتريا ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب السودان وكردستان العراق وكينيا وزائير وأوغندا وليبيريا وزيمبابوي وأنجولا وسلوفينيا وكرواتيا والفلبين. وقالت الصحيفة إنّه منذ أن تولى بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة في إسرائيل فقد خسرت تجارة السلاح الإسرائيلية المليارات بسبب تعنت اليمين الإسرائيلي وعرقلته عملية السلام في الشرق الأوسط، وانخراطه في سياسات متناقضة مع المجتمع الدولي، فبعد تراجع تجارة السلاح مع الهند، خسرت إسرائيل عقودها العسكرية مع تركيا والعديد من دول أمريكا اللاتينية، وكانت حكومة نتنياهو الأولى الإسرائيلية ١٩٩٦-١٩٩٩ قد ألحقت خسائر فادحة بشركات السلاح الإسرائيلية بسبب السياسات المتطرفة نفسها.

أكد المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفلر بلوتسكرو، أن ثمة علاقة قوية بين السياسة الخارجية لإسرائيل في عهد حكومة بنيامين نتنياهو وبيع الأسلحة الإسرائيلية إلى دول العالم، مؤكداً أن إسرائيل هي رابع دولة مصدرة للأسلحة في العالم، أي قبل بريطانيا. وبيّن بلوتسكرو أن وزارة الدفاع الإسرائيلية قامت بتأسيس شبكة لتسويق السلاح على مستوى عالمي، وأطلقت على تلك الشبكة اسم «حود جهنيت-رأس الرمح»، حيث يعمل فيها جنرالات في الجيش الإسرائيلي والمخابرات ورجال دين وسماسرة ومقاولون.

هذا إلى جانب استقطابها خبراء وفنيين من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لتطوير صناعة السلاح ومنظومات الأمن والتجسس. وأضاف: «إنّ شبكة بيع الأسلحة الإسرائيلية توغلت وتغلغلت في عدد من الدول الإسلامية مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا، وتصدر أكثر من ٥٠٠ نوع من الأسلحة والمعدات العسكرية، يتم إنتاجها في ٢٢٠ شركة إسرائيلية، وتقوم بعقد صفقات بوساطة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاغاس) وفق نظم وزارة الحرب الإسرائيلية وقوانينها.



ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن الضابط المتقاعد، إيلي شاحال، أن جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي (الموساد)، تمكن من تشكيل مجموعة من الشبكات السرية تتولى تسويق السلاح الإسرائيلي إلى أكثر من ٥٠ دولة، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تشتري أنواعاً عدة من السلاح الإسرائيلي، طبقاً للاتفاق الاستراتيجي المعقود بين البلدين، حيث تقوم إسرائيل بصياغة قطع تبديل لأنواع معينة من المقاتلات الأمريكية بالإضافة إلى أنظمة تدرّج من





عقبات على طريق تقليص الدين الحكومي الأمريكي

من المتوقع أن تواجه محاولات الإدارة الأمريكية تقليص عجز الموازنة بعض الصعوبات خلال السنوات المقبلة، ما سيحدّ بعض الشيء من قدرتها على تقليص حجم الدين الحكومي، لتجد نفسها ملزمة بالبحث عن آليات جديدة.

الداخلية واعتبارات الاستقرار المالي للاقتصاد الأمريكي، وفي هذه الحالة سيؤدي تخفيض عجز الموازنة إلى تقليص حجم الدين الحكومي المتوقع من نحو ١٠٦,٤٪ من الناتج إلى نحو ١٠٤,٩٪ من الناتج بحلول عام ٢٠١٣. ومن المرجح وفقاً للنهج الذي تتبعه الإدارة الأمريكية في مواجهة تداعيات «الأزمة المالية العالمية»، الذي يقضي بالمحافظة على دعم النمو الاقتصادي أن يتمكن الاقتصاد الأمريكي من النمو بمعدلات تفوق معدلات النمو المتوقع في الدين الحكومي، بما يساعد على تقليص حجم الدين كنسبة من الناتج على مدار السنوات المقبلة، ومن المتوقع أن يبلغ الدين الحكومي وفقاً لهذا النهج نحو ٧٠٪ من الناتج بحلول عام ٢٠١٥، وقد يستفيد الاقتصاد الأمريكي في هذا الشأن من التحسّن المتوقع في الظروف الاقتصادية بشكل عام المتمثل في تراجع معدلات البطالة وتحسّن قدرة المستهلكين على الإنفاق وتحسّن أوضاع القطاع المالي والائتمان المصرفي وبالتالي زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد بما يساعد بدوره على تمكين المؤسسات الأمريكية العامة والخاصة من تحسين أوضاع ميزانياتها دون الحاجة إلى التمويل بالاستدانة، وهو ما سيؤدي من ناحية أخرى إلى تخفيض تكاليف التمويل لديها وزيادة قدرتها على تنفيذ المشروعات التي تجد صعوبة في تنفيذها في الوقت الحالي نظراً إلى ضعف قدرتها على الحصول على الائتمان.

لكن يتوقع أن يواجه الاقتصاد الأمريكي بعض التحديات، التي قد تعرقل قدرته على تقليص العجز المالي، حيث إنه سيجد نفسه مجبراً على زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والأمن الاجتماعي بشكل عام، وتتوقع وزارة الخزانة الأمريكية أن ينمو الإنفاق على هذه البنود بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

ارتفع الدين العام الأمريكي من نحو ١,١٢ تريليون دولار في مطلع عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٣,١٤ تريليون دولار وفقاً لتقديرات «وزارة الخزانة» الأمريكية، ما أدى إلى زيادة معدل الدين الحكومي من نحو ٨٣,٩٪ من الناتج إلى نحو ٩٩,١٪ حالياً، ويشير هذا الارتفاع الكبير في حجم الدين، ومن ثم نسبة الدين الحكومي الأمريكي، تساؤلات مهمة حول مستقبل المالية العامة الأمريكية، ومدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على الاضطلاع بأعباء هذا الدين. وقد دفع هذا الوضع المالي غير الآمن للولايات المتحدة «صندوق النقد الدولي» إلى دعوتها إلى خفض دينها العام، لضمان استدامة ماليتها العامة في الوقت نفسه، الذي أكد فيه «الصندوق» ضرورة أن تراعي الإدارة الأمريكية ألا تؤثر سياسات تقليص الدين الحكومي في الانتعاش الاقتصادي لديها. ويعتمد حجم الدين الحكومي في أي اقتصاد على حجم العجز المالي الذي تعانيه الموازنة العامة للدولة، وتعاني الموازنة العامة الأمريكية في الوقت الحالي عجزاً يقدر بنحو ٣,١ تريليون دولار سنوياً بما يساوي نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعهدت الإدارة الأمريكية خلال مشاركتها في قمة «مجموعة العشرين»، التي عقدت نهاية الشهر الماضي في كندا بخفض عجز موازنتها العامة بنحو النصف بحلول عام ٢٠١٣.

هل تنجح جهود التقليص؟

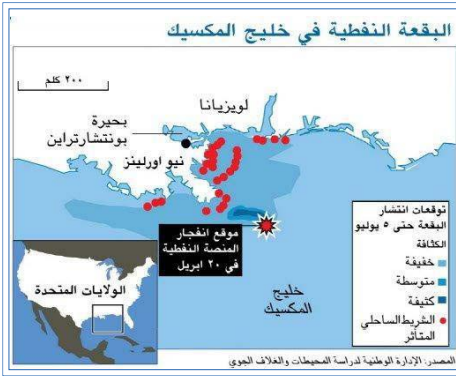
تقضي تعهدات الإدارة الأمريكية بتخفيض عجز الموازنة العامة إلى نحو ٦٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٣ بدلاً من ١,٣ تريليون دولار حالياً، وبالتالي تخفيض عجز الموازنة من نحو ١٠٪ من الناتج الأمريكي حالياً إلى نحو ٥٪ من الناتج بحلول ذلك التاريخ، ليقترب معدل العجز من المستويات المقبولة من الناحية الاقتصادية وفقاً للظروف



ثلاثة سيناريوهات لمستقبل «بي بي» بعد أزمة التسرب النفطي

لكي تتمكن شركة «بريتش بتروليم» من تجنب تدهور وضعها المالي ومن ثمّ عدم تراجع موقعها كإحدى أكبر شركات النفط، فعليها احتواء أزمة التسرب النفطي في خليج المكسيك قبل أن تتجاوز تكلفتها قيمة صندوق التسويات الذي أنشأته لهذا الغرض، وإلا اضطرت الشركة لإعادة ترتيب أوضاعها أو الإفلاس في أسوأ تقدير.

في حال تمّت المقابلة بين ما تمتلكه «بي بي» حالياً من ثروات نفطية وأصول من ناحية بحجم الالتزامات المستحقة عليها حتى الآن من ناحية أخرى، ستكون النتيجة بالطبع أن هناك تفوقاً كبيراً في جانب الممتلكات على حساب جانب الالتزامات، وهو ما يضع الشركة في موضع مالي مطمئن حتى الآن. لكن في حقيقة الأمر كلما استمر تدفق النفط المتسرب إلى مياه خليج المكسيك يوماً جديداً من دون احتواء فإن شركة



«بي بي» تقترب خطوة جديدة نحو حافة الإفلاس ومن ثم الانهيار والاختفاء من الساحة العالمية، وهذا يعود بنا إلى التساؤل حول مستقبل «بي بي»، ومدى قدرتها على احتواء الأزمة، وهو ما يمكن أن تتم صياغته في صورة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة يمكن لأزمة التسرب النفطي أن تتبنى واحداً منها، ولكل من هذه السيناريوهات بالطبع تأثير في موقع «بي بي» على قائمة شركات النفط الكبرى في العالم.

أولاً: سيناريو التغلّب على الأزمة

قد تتمكن شركة «بي بي» من الخروج من أزمة التسرب النفطي في خليج المكسيك من دون مشكلات واحتواء التسرب النفطي ومنعه نهائياً في وقت قريب، من خلال تثبيت أجهزة امتصاص على المنصة المنفجرة، بطاقة امتصاص أكبر بكثير من حجم النفط المتسرب فعلياً، الذي يتراوح بين

أصبح مستقبل شركة «بريتش بتروليم» أو «بي بي» البريطانية محل تساؤل كبير في الوقت الحالي، وإذا ما كانت ستتمكن من احتواء أزمة التسرب النفطي في خليج المكسيك أم لا، وطبيعة الخيارات المطروحة لمواجهة هذه الأزمة، وقبل الإجابة عن هذا التساؤل يجب الإشارة إلى الوضع المالي للشركة، فتبلغ قيمة ثروتها نحو ٢٦٠ مليار دولار منها نحو ٢٢٠ مليار دولار كقيمة لاحتياطيات النفط التي تحتكم عليها حول العالم، وتبقى ٤٠ مليار دولار هي قيمة الأصول والأسهم، وقد استطاعت الشركة أن تنشئ صندوقاً تبلغ قيمة أصوله حتى الآن ٢٠ مليار دولار، لدفع التعويضات المالية لأصحاب الدعاوى القضائية من المتضررين من أزمة التسرب. وعلى الجانب الآخر وفي ما يتعلق بالالتزامات فإن شركة «بي بي» في حوزتها حالياً قروض تبلغ قيمتها نحو ٣٥ مليار دولار، وهي بالطبع قيمة ضئيلة مقارنة بممتلكات الشركة، لكن هناك بنداً آخر مهماً للغاية في جانب الالتزامات، وهو بند تكاليف التسرب النفطي، وقد وصلت قيمة هذا البند حتى الآن نحو ٣,٢ مليار دولار، وتنبع أهميته من أنه يزداد بمعدل يومي يبلغ نحو ٣٩ مليون دولار، ولن يوقفه عن الزيادة سوى احتواء التسرب والبقعة النفطية الناتجة عنه وتعويض المتضررين منها بشكل كامل، ويضاف إلى هذين البندين أن هناك خسائر معنوية قد لحقت بالشركة منذ بداية الأزمة وما زالت في زيادة مستمرة، وهي تتعلق بفقدان الشركة صدقيتها وتدهور ثقة الشركاء بالإضافة إلى تضخم تكاليف حصول الشركة على الائتمان نتيجة تراجع تصنيفها الائتماني وبالتالي تحفظ المؤسسات المالية في منحها القروض.



الغرض، ما سيضطر الشركة إلى تخصيص مبالغ إضافية لزيادة رأس مال الصندوق، لكن للبقاء في حدود هذا السيناريو يجب على الشركة أن تتمكن من احتواء التسرب النفطي والتخلص من البقعة النفطية وتعويض المتضررين منها على ألا تتجاوز التكاليف الإجمالية لذلك قيمة الأصول الحالية للشركة البالغة نحو ٤٠ مليار دولار.

وفي حال تحقق هذا السيناريو ستضطر الشركة إلى التخلص من الوحدات الخاسرة عبر تصفيتها، أو السماح لأطراف أخرى بالاستحواذ عليها، لتبدأ الشركة مرحلة جديدة برأس مال وبحجم أقل وبأنشطة أكثر تركزاً، سواء من ناحية طبيعة الأنشطة أو من الناحية الجغرافية، وهو ما سيؤثر سلباً بالطبع في موقع الشركة على قائمة أكبر شركات النفط العالمية، ويفقدها ثقة الشركاء لفترة ليست قصيرة في المستقبل، وسيحتاج الأمر إلى جهد ووقت طويل لاستعادة موقعها القديم، وقد لا تنجح في ذلك مطلقاً.

ثالثاً: سيناريو الإفلاس

في حال فشلت «بي بي» في احتواء التسرب النفطي، سواء في حدود رأس مال صندوق التسويات الحالي البالغ ٢٠ مليار دولار أو في حدود قيمة أصول الشركة البالغة ٤٠ مليار دولار، وبالتالي تضخم حجم تكاليف الأزمة، ومن ثم تجاوزها هذا الحد، واستمرارها في الاتساع، وبالتالي تضخم حجم الخسائر الاقتصادية والبيئية لتتجاوز قدرة الشركة، فمن المرجح أن تضطر الشركة إلى الإفلاس، كما قد تقوم الشركة بإعلان الإفلاس طوعياً لرغبتها في التهرب من المسؤولية البيئية والأعباء الاقتصادية المترتبة على الأزمة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو سوف تختفي «بي بي» نهائياً من الساحة العالمية، ويفتح ذلك المجال للشركات المنافسة والصناديق السيادية للاستحواذ على أصولها، لكن ستبقى الأعباء البيئية والاقتصادية لأزمة التسرب النفطي في انتظار من يتحملها، وستضطر الحكومة الأمريكية إلى تحمل النصيب الأكبر منها، وقد تتحمل دول أخرى مثل بريطانيا والمكسيك وكوبا إلى جانب بعض المنظمات الدولية جزءاً من تكاليف الأزمة.

نحو ٥٠ ألف برميل يومياً كما تقدّره شركة «بي بي» نفسها ونحو ١٠٠ ألف برميل يومياً في تقديرات صادرة عن بعض الجهات الرسمية في الولايات المتحدة إلى جانب بعض الخبراء النفطيين. لكن يعتمد تمام تحقق هذا السيناريو على ثلاثة شروط ضرورية أولها ينطوي على أن تنجح أجهزة الامتصاص المثبتة على المنصة في منع التسرب النفطي مهما كانت كميته لفترة طويلة نسبياً، بما يسمح بالتأكد من استقرار أوضاع المنصة ومن ثم عدم انفجارها مرة أخرى في المستقبل، والشرط الثاني يتعلق بوفاء شركة «بي بي» بالتزاماتها الاقتصادية تجاه الحكومة الأمريكية وتعويض المتضررين من الأزمة، وتحمل تكاليف التلوث البيئي الناتج عن أزمة التسرب، أما الشرط الثالث فهو ضرورة ألا تتجاوز التكاليف الإجمالية لأزمة التسرب النفطي منذ بدايتها في إبريل الماضي إلى أن يتم احتواؤها والتخلص من تداعياتها الاقتصادية والبيئية بشكل نهائي، التي تتحملها شركة «بي بي» قيمة أصول صندوق التسويات الذي أنشأته الشركة بقيمة ٢٠ مليار دولار. وبالطبع سيضمن تحقق هذا السيناريو حماية شركة «بي بي»، سواء من إعادة ترتيب الأوضاع (إعادة الهيكلة) أو الإفلاس، وهو ما يضمن لها بالطبع سرعة استرداد موقعها كواحدة من أكبر شركات النفط العالمية، ويعيد إليها الثقة المفقودة من قبل بعض الشركاء منذ بداية أزمة التسرب النفطي.

ثانياً: سيناريو إعادة ترتيب الأوضاع

قد تضطر «بي بي» بهدف تجنب الإفلاس إلى إعادة ترتيب أوضاعها بفصل العمليات الناجحة والتركزة بشكل أساسي في أنشطة تكرير النفط عن العمليات الخاسرة والتركزة في أنشطة التنقيب، وإنشاء شركات أصغر حجماً بمسميات جديدة، كل منها يعمل بشكل مستقل بعيداً عن الأضرار المعنوية التي لحقت بالكيان الأم جراء أزمة التسرب النفطي. ويتحقق هذا السيناريو في حال فشلت محاولات «بي بي» في احتواء التسرب النفطي في وقت قريب، وبالتالي تضخم تكاليف الأزمة بشكل يسمح لها بتجاوز قسمة رأس مال صندوق التسويات الذي أنشأته الشركة لهذا





بكين

الصين تنفي تدهور مناخ الاستثمار

ما زالت الصين أحد أكثر المقاصد جذاباً للمستثمرين، والتقارير الغربية التي ذكرت مؤخراً بأن القيود التي تفرضها الصين على الملكية الأجنبية للأسهم، هي الأشد صرامة في العالم، لا أساس لها، حسبما ذكر خبراء وممثلو شركات أجنبية. وكان «البنك الدولي» قد أصدر تقريراً بعنوان «الاستثمار عبر الحدود لعام ٢٠١٠» يوم الأربعاء الماضي، يقوم فيه مناخ الاستثمار في ٨٧ دولة على أساس أربع مجموعات من المؤشرات: مؤشرات الاستثمار عبر القطاعات، ومؤشرات بدء أنشطة أعمال أجنبية، ومؤشرات امتلاك أراضٍ صناعية، ومؤشرات التحكيم في النزاعات التجارية. وأثار الترتيب المنخفض للصين بالمجموعات الأربع من المؤشرات نقداً من وسائل الإعلام الغربية، التي قالت إن مناخ الاستثمار في البلاد يتدهور. وقال تشاو جين بينج، وهو باحث كبير في مركز بحوث التنمية في مجلس الدولة، أو الحكومة، إن «مناخ الاستثمار في أي بلد لا يمكن أن تعكسه تماماً هذه المجموعات الأربع من المؤشرات. وإن التقرير لا يمثل سوى منظور واحد في القضية». وأضاف: «إنه يتعين أيضاً أخذ عوامل أخرى من بينها كفاءة اللوجيستيات، وتكاليف العمالة، وأسعار السلع في الاعتبار». وتوضّح البيانات الصادرة عن وزارة التجارة أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع بنسبة ٣,١٤٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٣٨,٩٢ مليار دولار أمريكي في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. وقد جذبت البلاد استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٨,١٣ مليار دولار أمريكي في شهر مايو وحده، بزيادة نسبتها ٤٨,٢٧٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وبهذا يكون شهر مايو الشهر العاشر على التوالي الذي ترتفع فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن مستويات العام الماضي وترتفع فيه أيضاً خطى الزيادة. وقال مسؤول في الوزارة: «إن البيانات تثبت أن جهود الصين لتحسين مناخ الاستثمار عززت ثقة المستثمر».

إسلام آباد

أكثر من مئة قتيل في تفجير انتحاري

في الأول من يناير ٢٠١٠ قام انتحاري على دراجة نارية بشن هجوم على مقر كان يشهد اجتماعاً لميليشيا مسلحة أعلنت التحاقها بالحكومة ومساعدتها على التصدي لـ «طالبان» في منطقة «لكي مروت» في مناطق القبائل الباكستانية. وأسفر هذا الهجوم الانتحاري عن مقتل ١٢٠ شخصاً وإصابة ٢٠٠ آخرين أي أصيب جميع من كان يوجد في مكان الحادث بين قتيل وجريح وبينهم بطبيعة الحال نساء وأطفال. وعاد المنظر من جديد يوم الجمعة الماضي بعد أن شن انتحاري هجومه على متن دراجته النارية على مكتب حكومي في منطقة «مهند أجنسي»، التي تعدّ من أخطر مناطق القبائل اليوم على القوات الحكومية، واستهدفت تجمّعاً لميليشيات موالية للحكومة كانت قد أُلحقت خسائر كبيرة في صفوف «طالبان» في هذه المنطقة. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٠٠ شخص على الأقل، كما جاء في اعترافات للقوات الحكومية، وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين بجراح متفاوتة الخطورة. وكانت «طالبان-مهند أجنسي» بقيادة إكرام الله مهند، قد قبلت مسؤوليتها عن الهجوم، مؤكدة أنه كان يستهدف ميليشيات قبائلية مخالفة لها. وكان الهجوم قد أدّى إلى تدمير ٧٠ محلاً تجارياً و١٥ بيتاً وتدمير سجن كان بالقرب من مقر الانفجار، حيث أدّى إلى فرار ٣٥ سجيناً كان بينهم عدد من أفراد «طالبان». وكان الانتحاري قد استخدم ٦٠ كيلوجراماً من المتفجرات حيث قام بربطها بدراجته النارية. وبخلاف ما ذكرته «طالبان» من أن معظم القتلى كانوا من المتطوعين في صفوف ميليشيات مخالفة لها، فإن شهود العيان تحدّثوا عن أنه كان يوجد ساعة الانفجار العشرات من الفقراء الذين جاؤوا لتسلم دراجات خاصة ليستخدمونها في تنقلاتهم وقتل غالبية من كان يوجد منهم ساعة الانفجار. كما أدّى الانفجار إلى مقتل نساء وأطفال بعد انهيار البيوت على رؤوسهم. ويقول رحيم الله يوسف زي، الحبير في شؤون القبائل، إن الهجوم كان رداً على عملية الجيش ومحاولة للزعم بأن الجيش أخفق في القضاء على المسلحين.



الشرق الأوسط

برغم ضعف «القاعدة»

تزايد التهديدات الإرهابية ضد الولايات المتحدة

يتباهى مسؤولون أمريكيون بأن «القاعدة» اليوم في أضعف حالاتها، فقد تناقص عدد قياداتها بسبب الغارات المكثفة التي تنفذها طائرات تحلق من دون طيار في باكستان وعمليات دهم خاصة، التي تجرى في أفغانستان. ولكنهم يبنهون في الوقت ذاته إلى أن إرهابيين أكثر عدداً وأرقى تدريباً يضعون الولايات المتحدة الآن نصب أعينهم بحسب تقرير نشرته «أسوشيتد برس»، ونسبه المسؤولون إلى أنهم رأوا علامات بطول المنطقة القبلية النائية الوعرة الواقعة في ما بين الحدود الأفغانية-الباكستانية التي تختبئ فيها الجماعات الإرهابية، تشير إلى اندماج «القاعدة» بتنظيمات أخرى تستهدف القوات الأمريكية، ومنها «قوات جلال الدين حقاني» و«طالبان-باكستان»، وهما جماعتان مسلحتان كانتا تركزان في السابق على المناطق المحلية وحدها. يقول الأدميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، إن الجماعات المتشددة تحولت «إلى تنظيم تعاوني يجمع بين المنظمات الإرهابية التي تضرر عارمة في قتل الأمريكيين»، وأدلى مولن بهذا التصريح، الأسبوع الماضي، حينما كان يدلي بكلمة ضمن «منتدى الأمن» في «معهد آسبن الدولي» في ولاية كولورادو. وفي المنتدى ذاته نبه مايكل ليتز، مدير «المركز الوطني لمكافحة الإرهاب» إلى أن الاضطرابات تمتد بالتوازي إلى اليمن وإفريقيا. فالمنظمة المتفرعة تنظم المؤامرات الإرهابية التي أضحت أكثر استعصاء على محاولات الرصد فضلاً عن المنع. وتحدث المسؤولون الأمريكيون عمّا يرونه علانية في مسعى إلى إقناع الرأي العام الأمريكي بالإضافة إلى باكستان حليفة الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لتنفيذ الضربة القاصمة حيث تتسم «القاعدة» بالضعف. كما أن الفشل في القيام بهذا يعني إيجاد عدو أكثر قوة، حسبما حاججوا

باريس

«لوموند»: العاهل السعودي يعرض عن فرنسا

اهتمت صحيفة «لوموند» الفرنسية بالتقارير الرسمية التي تحدثت عن تأجيل زيارة مبرمجة للعاهل السعودي لباريس، وذكرت الصحيفة أنه لا يوجد حتى الآن تفسير رسمي لتأجيل زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، لباريس. وتضيف الصحيفة: قد عدل الملك عن افتتاح معرض «طرق السعودية» في «متحف اللوفر» الذي كان مقرراً اليوم الإثنين، وهو مخصص للكنوز الأثرية والتاريخية للمملكة، بينما باريس كانت تولي أهمية خاصة لهذه الزيارة. وتتابع الصحيفة: إذا كانت بعض الشركات الفرنسية في مركز جيد يؤهلها للفوز بعقود في السعودية (خط السكة الحديدية للقطار السريع بين مكة والمدينة، ومشروع التعاون في المجال النووي المدني)، فالعلاقات بين باريس والرياض تظل معقدة. وتشير الصحيفة إلى ما تصفه بالحدث الأخير في العلاقات الفرنسية-السعودية، حيث نشر موقع «لوفيجارو» الإلكتروني (Figaro.fr) أقوالاً نسبت إلى الملك عبدالله: «إن هناك بلدين في العالم لا يستحقان الوجود هما إيران وإسرائيل». وصدر نفي سعودي قاطع. وذكرت «وكالة الأنباء السعودية» أن المتحدث الرسمي عبر عن «دهشته لأن الصحيفة تنشر مثل هذه الأخبار الكاذبة من دون أن تتحقق من صحتها». وبرغم أن السلطات الفرنسية هوّت من شأن هذه المسألة، فالموضوع قد يكون أثار «الغضب الشديد» لدى السعوديين، بحسب ما تقول «لوموند». وفي تقرير آخر بالصحيفة ذاتها، تقول باري سكانت: تعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة، والسلطات الفرنسية التي كانت حريصة على إظهار علاقات طيبة مع دولة عضو في مجموعة الدول العشرين وتحتل مكانة في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، فكرت في الواقع في أن وجود العاهل السعودي يمكن أن يضيف لمسة سياسية تلقى ترحيباً إلى افتتاح معرض لا مثيل له في ثرائه واتساعه وستقبله بعد ذلك عواصم أوروبية عدة أخرى.



وزير النفط العراقي: تسرب «بي بي» لن يؤثر في مشروعات العراق



قال وزير النفط العراقي، أول من أمس، إنه لا يتوقع أن يؤثر تسرب نفطي ضخم من بئر لشركة «بي بي» في «خليج المكسيك» في مشروعات حالية أو مزمنة لتطوير حقول نفط عملاقة في العراق. كانت «بي بي» تعهدت بسداد تعويضات للمتضررين جرأء أسوأ تسرب نفطي في تاريخ الولايات المتحدة، والتزمت صندوقاً قيمته ٢٠

مليار دولار لتغطية نفقات التنظيف وسائر التكاليف الناجمة عن التسرب. وقد تجاوزت التكاليف حتى الآن ثلاثة مليارات دولار، في حين أوقدت المتاعب المالية للشركة شرارة تكهنات عن عروض استحواذ. وتقول «بي بي» إنها ستستثمر نحو ١٥ مليار دولار لتطوير حقل «الرميلة»، أضخم حقول النفط العراقية، الذي تشاركها فيه «سي إن بي سي» الصينية، وذلك بهدف تعزيز الإنتاج إلى ٢,٨٥ مليون برميل يومياً، من نحو ١,٠٦٦ مليون برميل يومياً. وأبلغ وزير النفط، حسين الشهرستاني «رويترز»: (لا نتوقع أن تؤثر المشكلة التي تواجهها «بي بي» في عملها في العراق سواء الآن أو في المستقبل). وقال «إننا راضون تماماً عن أداء «بي بي» في تطوير «الرميلة»، إيقاع العمل (في الرميلة) يمضي على قدم وساق، ووفقاً للخطة التي اتفقنا عليها مع الشركة». كان توني هاوارد، رئيس «بي بي» التقى، يوم الأربعاء الماضي، مسؤولي صندوق استثماري لحكومة أبوظبي في إطار محاولة لتدبير السيولة بغية تفادي عمليات استحواذ محتملة والمساعدة على دفع تكاليف التسرب النفطي. وقال الشهرستاني أيضاً إن وزارة النفط العراقية تمضي قدماً في الإجراءات القانونية لإقامة مشروع مشترك باسم «شركة غاز البصرة» مع «رويال داتش شل» و«ميتسوبيشي» اليابانية لجمع الغاز الذي يجري حرقه في حقول النفط الجنوبية. وقال إنه لا يستطيع التعليق بشأن موعد توقيع العقد النهائي للصفقة التي تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات بعد موافقة مجلس الوزراء عليها الشهر الماضي. وقال الوزير «نتخذ الآن الإجراءات القانونية اللازمة لإقامة الشركة المشتركة ولا أعرف كم ستستغرق تلك الإجراءات».



تحقيق حول تهريب كميات من النفط الخام السعودي إلى أوروبا

ذكرت صحيفة سعودية، أول من أمس، أن سلطات المملكة تحقّق في شبكة محتملة تقوم بتهريب النفط إلى أوروبا، في عملية نشطة استمرت أكثر من أحد عشر عاماً. وبحسب صحيفة «عكاظ»، فإن شركات مجهولة عمدت منذ فترة طويلة جداً إلى تصدير النفط الخام المخصّص للاستهلاك المحلي، الذي تطبّق عليه تعريفات مخفضة جداً. وقالت الصحيفة، نقلاً عن «مصدر موثوق به» إن لجنة جديدة مكونة من ست جهات حكومية وأهلية فتحت ملف التحقيق في قضية تهريب النفط التي استمرت ١١ عاماً من «ميناء الملك فهد الصناعي» في «ينبع» إلى دول أوروبية. وأضافت أن اللجنة (تأكدت من أن الشركة المهربة للنفط عمدت إلى شراء فائض النفط من «أرامكو» بسعر رمزي، شريطة استخدامه في منتجات وطنية كالمذيبات العطرية والدهانات).

ارتفاع الصادرات الصينية بنسبة (٣٥٪)

أعلنت «وكالة الجمارك الصينية»، أول من أمس، ارتفاع صادرات البلاد بنسبة (٣٥٪) في شهر يونيو الماضي، مقارنة بالعام السابق، كما ارتفعت الواردات أيضاً بنسبة (٥٣٪). وتظهر هذه الأرقام أكبر فائض تجاري من نوعه هذا العام (٢٠ مليون دولار)، برغم مشكلات الديون مع الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين. ومن شأن هذا إبقاء الجهود الدولية على الصين لزيادة قيمة عملتها، برغم قيام الصين بتخفيف ربط عملتها بالدولار الشهر الماضي. وذكر التقرير أن الصادرات ارتفعت بنسبة (٣٥,٢٪) في يونيو الماضي، أكثر من التوقعات، كما ارتفعت الواردات بنسبة (٥٢,٧٪). وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (إن بيانات يونيو تظهر أن الحساب التجاري الصيني يواصل تحديّ الجاذبية، مع قوة الصادرات برغم تزايد الأدلة بشأن ضعف التعافي العالمي، وقوة الواردات برغم التوقعات بضعف نمو الاستثمار المحلي). حسبما ورد في مذكرة للمحلل، توم أورليك، الذي يعمل في «بيجين» لمصلحة مؤسسة «ستون ومكارثي للبحوث». وتباطأ نمو الصادرات مقارنة بشهر مايو حيث ارتفعت بنسبة (٤٨,٥٪)، في حين تزايد نمو الصادرات مقارنة بمستوى (٤٨,٣٪) في مايو. ويثت «وكالة الجمارك» هذه الأرقام على موقعها بشبكة «الإنترنت». وتتابع الصين عن كثب مشكلات الديون مع الاتحاد الأوروبي أكبر شركائها التجاريين المكوّن من سبع وعشرين دولة. ومن المتوقع أن تؤدي مشكلات الديون إلى الإضرار بإنفاق المستهلكين والطلب بصورة عامة.





بيان «مجلس الأمن الدولي» حول حادثة البارجة الكورية الجنوبية

أصدر «مجلس الأمن الدولي» التابع للأمم المتحدة بياناً رئاسياً حول حادثة البارجة الكورية الجنوبية «تشون آن»، ليل يوم الجمعة الماضية، حيث عبّر عن أسفه للهجوم الذي وقع على السفينة، مشيراً إلى أن مثل هذه الحادثة، تهدد للسلام والأمن في الإقليم والعالم. كما عبّر مجلس الأمن عن تعازيه لأسر ضحايا السفينة والشعب الكوري الجنوبي وحكومته. وفي ما يلي النص الكامل الذي أصدره المجلس:

بيان

- ١- يشير مجلس الأمن إلى المذكرة المؤرخة يوم ٤ يونيو ٢٠١٠ من رئيس البعثة الدائمة لجمهورية كوريا (الجنوبية) إلى الأمم المتحدة المعنونة إلى رئيس مجلس الأمن (برقم إس ٢٠١٠/٢٨١)، وإلى المذكرة المؤرخة يوم ٨ يونيو ٢٠١٠ من رئيس البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية) إلى الأمم المتحدة والمعنونة إلى رئيس مجلس الأمن (برقم إس ٢٠١٠/٢٤٩).
- ٢- يأسف مجلس الأمن للهجوم الذي وقع يوم ٢٦ مارس ٢٠١٠، الذي أدى إلى غرق البارجة «تشون آن» التابعة لجمهورية كوريا (الجنوبية) وما نجم عنه من فقدان مأساوي لـ (٤٦) روحاً بشرية.
- ٣- يرى مجلس الأمن الدولي أن مثل هذه الحادثة تهدد السلام والأمن في الإقليم وغيره.
- ٤- يأسف مجلس الأمن على فقدان حياة ٤٦ شخصاً وجرح آخرين، كما يعبر عن عميق حزنه ومواساته لأسر الضحايا وشعب جمهورية كوريا (الجنوبية) وحكومتها، وينادي باتخاذ إجراءات مناسبة وسلمية ضد المسؤولين عن الحادثة والعمل على حل القضية بصورة سلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وكل بنود القانون الدولي المعني.
- ٥- في ضوء نتيجة التحقيق الذي قام به فريق عسكري مدني مشترك بقيادة حكومة جمهورية كوريا (الجنوبية) مع مشاركة خمس دول خلصت إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية) مسؤولة عن غرق السفينة «تشون آن»، فإن مجلس الأمن يعبر عن قلقه العميق بشأن ذلك.
- ٦- يشير مجلس الأمن إلى ردّ بعض الأطراف المعنية، من بينها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية) التي أوضحت أنها لا شأن لها بالحادثة.
- ٧- وعليه، فإن مجلس الأمن يشجب الهجوم الذي أدى إلى غرق السفينة «تشون آن».
- ٨- يؤكد مجلس الأمن الدولي أهمية منع تكرار مثل هذا الهجوم أو العدائيات ضد جمهورية كوريا (الجنوبية) في الإقليم.
- ٩- يرحب مجلس الأمن الدولي بسياسة ضبط النفس التي تتبناها جمهورية كوريا (الجنوبية) ويؤكد أهمية المحافظة على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا كله.
- ١٠- يطالب مجلس الأمن الدولي الالتزام الكامل اتفاقية الهدنة الكورية ويشجّع حلّ القضايا التي لم تحسم في شبه الجزيرة الكورية بطرق سلمية واستئناف الحوار المباشر والمفاوضات عبر القنوات المناسبة في أقرب وقت ممكن، مع العمل على تجنّب أي مصادمات وزيادة تصعيد التوتر.
- ١١- يؤكد مجلس الأمن الدولي أهمية تمسك كل الدول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها.

ردّ فعل كوريا الشمالية

أصدرت كوريا الشمالية ردّاً على بيان مجلس الأمن الدولي الذي يعرب عن الأسف الشديد حيال حادث غرق سفينة حربية كورية جنوبية. وذكرت كوريا الشمالية في ردّها أنها ستسعى إلى حلّ القضايا العالقة عبر الحوار بما في ذلك نزع أسلحتها النووية من خلال المحادثات السادسة. يذكر أن البيان الرئاسي الذي تمّ تبنيه بالإجماع في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، يوم الجمعة الماضي، يعرب عن القلق الشديد حيال اشتباه فريق تحقيق دولي بأن السفينة الكورية الجنوبية غرقت جرّاء هجوم كوري شمالي، ولكن البيان تجنّب توجيه الاتهام إلى كوريا الشمالية. وقد نقلت «وكالة الأنباء الكورية المركزية» عن متحدّث باسم وزارة الخارجية الكورية الشمالية قوله، إن مجلس الأمن الدولي فشل في تبني قرار وأصدر بدلاً من ذلك بياناً رئاسياً مخيباً مساعي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لإلقاء اللوم على كوريا الشمالية. وقال المتحدّث إن كوريا الشمالية ستبذل جهوداً متواصلة لإبرام معاهدة سلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من خلال المحادثات السادسة حول برنامجها النووي. ويقول المراقبون إن ردّ كوريا الشمالية يشير إلى نيّتها تخفيف حدّة التوتر العسكري مع كوريا الجنوبية.

